

# دور المنشآت الصناعية الصغيرة في عملية التنمية في العراق خلال المدة 1990-2003

م.د. احمد

ابراهيم محمد\*

## المستخلص

تبرز أهمية قطاع المنشآت الصغيرة بشكل استثنائي كونه يمثل القطاع الاكثر ديناميكية وفاعلية في عملية التنمية، ولذا اصبحت عنصرا من عناصر تقوية وترابط النسيج الصناعي بصفة خاصة والنسيج الاقتصادي بصفة عامة. اظهرت نتائج الدراسة ان هناك تذبذبا واضحا ملموسا في قيمة الانتاج على مستوى المنشآت الصناعية (الكبيرة والمتوسطة والصغيرة) خلال مدة البحث وهذا يعود الى اسباب كثيرة كما وضحناها في متن البحث مثلا ارتفاع وانخفاض اسعار المواد الاولية لاسيما للمنشآت الصغيرة بسبب الحصار وعدم وجود عملية استيراد المواد الاولية التي تحتاجها المنشآت الصغيرة. ونجد ايضا تذبذب في اقيام المستلزمات في كل من المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة. كما ان قيمة مستلزمات الانتاج في المنشآت الصناعية الكبيرة فاقت نظيرتها في المنشآت الصناعية الصغيرة بنسب كبيرة جدا حيث تراوحت النسب خلال مدة البحث ما بين 23.9% - 90.9% ماعدا عام 1998 بلغت بحدود 19.2% من اجمالي قيمة مستلزمات الانتاج في المنشآت الصناعية الكبيرة على مستوى القطاع الصناعي. نجد ان نسبة قيمة مستلزمات الانتاج للمنشآت الصغيرة بلغت 6.8% عام 2000 في حين كانت النسبة 36.1% عام 1990 أي هناك انخفاض كبير . كذلك لابد ان ننوه ان ارتفاع اقيام المستلزمات له علاقة ايضا بموضوع ارتفاع الاسعار التي حصلت في السنوات الاخيرة. واخيرا نستخلص ان الدراسات الحديثة ركزت على أهمية ودور المنشآت الصناعية الصغيرة في تطوير طرق الانتاج ونوعية السلعة.

\* مدرس/ جامعة بغداد/كلية الزراعة/قسم الاقتصاد الزراعي

مقبول للنشر بتاريخ 2009/5/26

## Abstract

The Small industries play an important role in economic development. This research aimed at an economic appraisal of small industries in Iraq for the period 1990-2003. The results showed that there was unstable structure for the pattern of product value for small industries during the study period. This was due to different reasons among them the rise and decrease of inputs prices as a result of economic embargo on Iraq and hence the shortage in inputs as there was no imports . The results also showed that the value of inputs in large industries was more than in small industries with about 23.9% - 90.9% except the year 1998 it was about 19.2%.The value of inputs of small industries consisted about 6.8% of the total inputs value of industries as a whole during 2000 while it was 36.1% during 1990.

## المقدمة

تحظى البحوث والدراسات الخاصة بالقطاع الصناعي بأهمية استثنائية في كل الدول المتقدمة باعتبارها تشكل حجر الزاوية في التطور الاقتصادي والاجتماعي . ويتعزز الدور الحيوي للقطاع الصناعي الخاص في العراق باعتباره جزءاً مكملاً لنسيج شبكة الترابط مع نشاط القطاع الاشتراكي<sup>(4)</sup>.

وفي الوقت الذي يتزايد فيه الاهتمام بتنمية القطاعات السلعية في الاقتصاد وتحريكها من خلال رصد الاستثمارات اللازمة لها او من خلال رسم الخطط والبرامج الهادفة التي تركز في جانب كبير منها على كيفية جعل هذه القطاعات تنهض بالمهمة والمسؤولية المطلوبة منها في مراحل التنمية الاولى . في هذا الوقت بالذات يزداد التركيز على قطاع الصناعة وبكلام ادق الصناعة التحويلية هذا القطاع الذي يملك كافة مقومات واسس التنمية ، وهو بمثابة الشريان الحيوي بالنسبة للاقتصاد الوطني (اي اقتصاد وطني ولاي مستوى من التطور) . فالصناعة التحويلية البنية الأساسية التي ترتكز عليها التنمية وهي التي تنشط وتحفز بقية القطاعات الاخرى كالزراعة والتشييد والبناء والتجارة والخدمات<sup>(4)</sup> .

في الصناعات التحويلية تشيع انواع مختلفة من المنشآت ذات الاختصاصات والواجبات المختلفة التي تصب جميعها في ذلك القطاع الواسع الذي يرفد حركة التنمية بالحياة. وهي الوحدات الصناعية التي تستخدم (1-9) اشخاص ويقل رأس المال المستثمر في المكائن والمعدات لها من 100 الف دينار ، اما الصناعات المتوسطة فهي الوحدات الصناعية التي تستخدم 10-29 شخصاً . ويقل رأس المال المستثمر في المكائن والمعدات عن 100 الف دينار . والصناعات الكبيرة هي

الوحدات الصناعية التي تستخدم 30 شخصاً فأكثر ورأس المال المستثمر في المكائن والمعدات يزيد على 100 الف دينار<sup>(1)</sup>.

تعد الصناعة من اهم قطاعات الاقتصاد اذ يتركز عليها التطور الحضاري الحديث لاي بلد ، فالصناعة نشاطاً انسانياً ظهرت مع بداية ارتقاء الانسان لسلم التطور الحضاري وكلمة الصناعة (Industry) تعني غالباً النشاط الانتاجي . اما الصناعة التي تؤدي الى انتاج مواد جديدة من المواد الاولية والتي تجري في المصانع وتستخدم الطاقة فيطلق عليها بالصناعة التحويلية التي يمكن تعريفها بأنها النشاط الذي ينطوي على تحويل المواد الخام الى منتجات نهائية<sup>(5)</sup> . ومن وجهة نظر اخرى فقد عرف الصناعة بأنها مجموعة منشآت بين القائمين عليها صلات تتمثل في تحقيق مصانع واهداف مشروعاتهم وتتماثل في الاساليب والعناصر المستخدمة لانتاج سلعة متشابهة او مشتركة او تكاملية لاشباع الحاجات في نفس السوق<sup>(9)</sup>.

يؤكد (كولن وكلارك)<sup>(7)</sup> عليه من الضرورة ان يكون بلداً ما صناعياً بأن يتوفر في ذلك البلد عدد جيد من الصناعات التحويلية الكفوءة والتي يعتمد على وجودها ذلك البلد بالدرجة الأساسية<sup>(8)</sup>.

## مشكلة البحث

نظراً لاهمية النشاط الصناعي الخاص وبالرغم من كل الحوافز والدعم المباشر وغير المباشر من قبل الدولة الا انه يعاني في الاختلال الهيكلي على مستوى الفروع الصناعية على مستوى التوزيع المكاني للصناعات فيه. كما يعاني هذا القطاع من اتساع في عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والتي تتميز بطابعها الحر وسيادة الصناعات الاستهلاكية على بقية الصناعات .

## هدف البحث

سعى الباحث من خلال بحثه إلى تحليل تجارب العالم لاسيما اليابان في مجال دور المنشآت الصناعية الصغيرة . فالغاية من البحث هي إبراز التدرج المتواصل نحو سياسة سليمة من قبل الدولة بغية إعانة مثل هذه المؤسسات وذلك لتحقيق جملة من الآليات الإدارية والمالية والحد من البطالة وتغيير النسيج الصناعي والتجاري في البلاد<sup>(6)</sup>. ونظراً لقلّة الدراسات والبحوث التي تناولت المنشآت الصناعية الخاصة والمتمثلة بالمنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة الصغيرة في العراق، الأمر الذي استوجب التطرق إلى هذا الموضوع لإعطائه أهمية خاصة، ويهدف البحث إلى ما يلي :

- 1- التعرف على واقع المنشآت الصناعية في العراق خلال المدة 1990-2003 وخاصة المنشآت الصغيرة والذي يمثل اهمية نسبية عالية بين المنشآت الاخرى.
- 2- تحليل مقومات النمو لهذا النشاط وتوضيح الجوانب الاساسية لواقع وسمات هذا النشاط .

- 3- بيان اثر سياسة الدولة التي استخدمت في تنمية هذا النشاط .
- 4- تحديد جوانب الخلل في هيكل هذا النشاط باعتماد جملة من المعايير الاقتصادية.
- 5- تحديد ماهية التبعات التي لازالت تعترض تطور هذا النشاط الاقتصاد المهم.

## اولاً - السمات العامة للقطاع الصناعي الخاص في العراق

تعد الصناعة احدى الركائز الاساسية للتقدم الحضاري وتساهم وبشكل كبير وسريع في عمليات التراكم الرأسمالي عن طريق رفع كفاءة الاستغلال للموارد المحلية ورفع انتاجية العمل ورأس المال وتنويع بنية الانتاج المحلي. وعليه فقد اصبحت الصناعة محوراً اساسياً من محاور التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويمتلك العراق قاعدة امكانات اقتصادية كبيرة توفرها له الثروة النفطية لذلك فإن علينا ان نستثمر هذه الامكانات في سد حاجات السكان من المواد الاستهلاكية من خلال اسنادها الى القطاع الخاص . وان تقوم بتشجيع المستثمرين ويعد المستثمر أهم عنصر في دور وحجم النشاط الصناعي الخاص وكفاءته . وان ما ينقص المستثمر هو التمويل المناسب في حين ان دعم هذا النشاط لا يرافقه تقديم تسهيلات مناسبة. وان المستثمرين بحاجة الى توجيه من خلال سياسة صناعية محددة الاهداف والوسائل .إن احد أهداف الصناعة الحديثة هو تحسين نوعية المنتجات والوصول الى صناعة المنتج الذي ثبتت النوعية في تصميمه وتم الابقاء عليها بحدود الكلفة الاقتصادية وبرضاء واكتفاء المستهلك. ويمكن اعتبار القوى العاملة الركيزة الاساسية في تنشيط وانجاز كافة الانشطة الانتاجية والخدمية للمنشأة الصناعية عن طريق الايدي العاملة المؤهلة والمدربة وعن طريق تنظيم العمل وتحسين شروطه يمكن فقط ضمان تطوير كفاءة الاداء الصناعي . وايضاً ان هذا القطاع يتحمل جانباً كبيراً في تفعيل سياسة توطين القوى العاملة في المجتمع الريفي . ان من الجوانب المهمة المتعلقة بالقوى العاملة والتي تتطلب التركيز عليها في هذه المرحلة هي ضرورة رفع انتاجية العمل وكذلك اتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان استقرار الايدي العاملة في الصناعات المختلفة وتوفير الشروط المناسبة للعمل وربط انتاجية العمل بالاجور . وهناك اهداف اساسية في تطوير كفاءة المنشآت الصناعية نشأت من اهمية الاستغلال الامثل والافضل للموارد والطاقت المادية والبشرية المتوفرة عن طريق رفع مستوى كفاءة العملية الانتاجية بمختلف مراحلها. وهذا يتطلب زيادة فاعلية القطاع الخاص في عملية التنمية عن طريق رفع مستوى كفاءة الاداء للمنشآت الصناعية الخاص وخاصة في المجالات التالية من الاستغلال الكامل للطاقت الانتاجية القائمة ، رفع مستوى انتاجية العمل ، ورأس المال ، وتحسين نوعية الانتاج ، وتدريب وتطوير العاملين ، وتحسين الادارة والتنظيم<sup>(4)</sup>. إن الغاية من البحث وتحليل البيانات لهيكل المنشآت

الصناعية الخاص لا تقتصر على مجرد الوقوف على الواقع الحالي للنشاط الصناعي الخاص بل يتم الذهاب إلى ابعد من ذلك ما يتعلق بتطور هذا القطاع مستقبلاً على اساس التوافق والانسجام مع اهداف التنمية الشاملة . وعلى ضوء المعطيات الاحصائية والبيانات المتوفرة ، سيتم دراسة بعض من المؤشرات الاقتصادية الاساسية وفي مقدمتها عدد المنشآت ، وعدد المشتغلين والامور والمزايا المدفوعة. وقيمة الانتاج وقيمة المستلزمات والقيمة المضافة الاجمالية وبالاسعار الجارية.

مما تقدم سوف يتم دراسة واقع هيكل المنشآت الصناعية الخاص في العراق خلال المدة 1990-2003 من خلال معيار مهم هو معيار حجم المنشآت الصناعية. اضافة الى هذا المعيار هناك معايير عديدة يمكن من خلالها دراسة واقع المنشآت الصناعية ومنها :

1- معيار الفروع الصناعية 2- معيار المزايا المكانية 3- معيار علاقات الملكية  
4- معيار الكثافة الرأسمالية . الا ان الباحث استبعد المعايير المذكورة ويتم البحث عنها في المستقبل .لقد لعبت العديد من الدراسات النظرية والبحوث الميدانية والعينية دوراً كبيراً في تركيز الاهتمام حول العلاقة بين الحجم الامثل للمنشأة (Optimal size) ومساهمتها في النمو الاقتصادي والتكنولوجي فكان الاتجاه السائد يهدف الى اظهار ليس فقط دور المنشأة الصغيرة في السوق وإنما أيضا دورها الاقتصادي المختلف عن دور المنشأة الكبيرة<sup>(7)</sup>. فعلى سبيل المثال أصبحت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تمثل نسبة تفوق 90% من عدد المنشآت الاقتصادية الموجودة بالولايات المتحدة وتشغل ما لا يقل عن 45% من اليد العاملة في القطاع الصناعي الخاص<sup>(6)</sup>.

كذلك ازدادت نسبة المنشآت الصغيرة في فرنسا إذ مرت هذه النسبة من 18.6% إلى 42.1% بين السبعينات والثمانينات . فأن الدور المتزايد للمنشآت الصغيرة لا ينحصر فقط في توفير مواطن الشغل وإنما أيضا في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالبلدان . فعلى سبيل المثال ، يزداد التشغيل بالمؤسسات الصغيرة في فرنسا بنسق سنوي يتجاوز 6% في العشرين الأخيرة في حين يتقلص التشغيل بنسبة 8% بالمؤسسات الكبيرة<sup>(7)</sup>. والجدول (2) يعطينا صورة لعدد المشتغلين بالمنشآت الصغيرة في بعض الدول الأوروبية.

جدول (2): تطور التشغيل بالمؤسسات الصغيرة في بعض البلدان الأوربية

البلد	السنة	نسبة التشغيل %	السنة	نسبة التشغيل %	الفارق بين الفترتين
انكلترا	1979	30.1	1986	39.9	9.8
البرتغال	1982	68.1	1986	71.8	3.7

-33	1.10	1985	33	1957	بولونيا
1.2	35.2	1987	33.4	1976	أميركا
19	72	1987	53	1981	إيطاليا
-11.6	1.4	1988	13	1954	تشيكوسلوفاكيا

المصدر: د. فريحة رضا. المصدر السابق

\* استخرج متوسط النسب لحدوة إيطاليا استناداً إلى المصدر الأصلي المذكور تحسب الجدول

## ثانياً - تطور واقع المنشآت الصناعية الصغيرة

### 1- عدد المشتغلين

يمثل المشتغلون عنصراً أساسياً في العملية الانتاجية ويدل عددهم داخل المنشآت على مستوى الاستخدام (التشغيل) فيها. ولكي يكون مستوى التشكيل مستواً امثل علينا ان نتذكر ان لذلك علاقة بحجم الانتاج الامثل ومستوى الاجور والرواتب الامثل ، هذا من جانب ومن جانب اخر فإن زيادة المشتغلين في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة تعني مايبين ما تعنيه تحسن مستوى الدخل وارتفاع المستوى المعاشي لعوائلهم بشكل عام فيما لو كانت آلية الاقتصاد تعمل بالشكل الصحيح.

يبين الجدول (1) ان هناك علاقة وثيقة وطردية بين عدد المنشآت وعدد المشتغلين حيث زيادة عدد المنشآت تعني زيادة عدد المشتغلين فبينما كان عددهم في سنة 1990 حوالي (47592) منشأة وصلت الى 69893 منشأة عام 2001 بزيادة قدرها 22351 منشأة من عام 1990 لكنها عادت وانخفضت الى 18459 منشأة عام 2003. وبلغت الاهمية النسبية في ذلك العام بحدود 73.5% بحدود 97.5% من المجموع الكلي للمنشآت الصناعية الخاصة وبلغت عددها حوالي 46419 منشأة في عام 1990 الى ان وصلت الى 6909 منشأة عام 2001 . وشكلت الاهمية النسبية بحدود 98.9% عام 2001 .

### 2- الاجور والمزايا

يعد الاجر بشكل عام عائداً لعنصر العمل وهذا العنصر هام جداً في بعض الانشطة الصناعية التي يتطلب الانتاج فيها جهداً بشرياً اكثر منه آلياً مثل صناعات الطابوق والبلوك والسمنت . ويبين الجدول (1) ان الأجور والرواتب في المنشآت الصناعية الصغيرة تتجه نحو الارتفاع خلال مدة البحث بسبب تضخم العملة العراقية رغم انخفاض عدد المشتغلين . فبعد ان كانت

هذه الاجور تساوي 112360 الف دينار في عام 1990 اصبحت حوالي 31367004 مليون دينار في عام 2003 . اي انها سجلت معدلاً مرتفعاً لنسبة التغير مقداره 31.2% خلال مدة البحث. ويلاحظ من الجدول نمو القيمة المضافة الذي بلغ 90.1% وهذا يعني ان الفرق بين الاجور والرواتب والقيمة المضافة يعكس مقدار الارباح التي حققها تلك المنشآت وفي حالة استخدام هذه الارباح في انشاء خطوط انتاجية جديدة او القيام بصناعات اخرى ذات طبيعة جديدة فان ذلك يوفر امكانات وطاقات اضافية تخدم الاقتصاد الوطني بكل الاحوال .

### 3- قيمة الإنتاج

تمثل قيمة الانتاج ما تحصل عليه المنشآت الصناعية من ايراد نقدي مباشر جراء قيامها بالعملية الصناعية ويعبر عن قيمة الانتاج هذه بضرب الكميات المنتجة  $\times$  اسعارها (بسر الكلفة) اي بسعر كلفة عناصر الانتاج وذلك لاجل استبعاد اثر الهوامش مثل هوامش النقل والاعانات مضافاً اليها الرسوم والضرائب اي ان ،  $\text{الانتاج بسعر الكلفة} = \text{الانتاج بسعر السوق} - \text{الاعانات} + \text{الرسوم والضرائب}$  ويتضح من الجدول (3) تطور قيمة الانتاج في المنشآت الصناعية الصغيرة فبعد ان كانت هذه القيمة تساوي 1577.6 مليون دينار في سنة 1990 وصلت الى 2198.5 مليون دينار في سنة 2003 .

ان الارتفاع في قيمة الانتاج خلال مدة البحث والذي سجل معدلاً موجباً للنمو اعلى من قيمة الاجور والرواتب خلال نفس المدة هو اتجاه سليم من حيث طبيعة والية العلاقة بين الاثنين ولكنه يرجع في جزء منه الى ارتفاع اسعار منتجات تلك المنشآت المتزايد مع الزمن .

### 4- قيمة مستلزمات الانتاج

تمثل قيمة مستلزمات الانتاج مقدار ما تدفعه المنشآت الصناعية من مبالغ نقدية بهدف استمرارها في الانتاج وذلك بعد استبعاد المبالغ النقدية لكل من (الاجور والرواتب والمزايا والاندثارات) وهنا يجدر القول انه كلما حاولت هذه المنشآت استخدام مستلزماتها استخداماً امثل ونعني به ذلك الاستخدام الرشيد الذي يقود الى تخفيض كلفة هذه المستلزمات من جهة وزيادة في حجم الانتاج من جهة اخرى مع امكانية خفض قيمته ، الامر الذي يساعد تلك المنشآت على دخول سوق المنافسة بانتاج ذا نوعية جيدة وقيمة مقبولة ومعقولة وتحقيق بالتالي نجاحاً كما ونوعاً يضمنان لها الاستمرار والثبات في تلك السوق مقابل المنتجات المستوردة هذا . ويبين الجدول (3) ان قيمة مستلزمات الانتاج في المنشآت الصناعية الصغيرة كانت تساوي 3581.0 مليون دينار في سنة 1990 ثم اصبحت 21985.5 مليون دينار في سنة 2003 .

ان هذا الارتفاع في قيمة الانتاج ربما يبرره ارتفاع اسعار قيمة المستلزمات في السوق سيما المستوردة منها من جهة ، اضافة الى سوء استخدام هذه المستلزمات من جانب المشآت الصناعية من جهة اخرى وهذا لا يتناسب مع التأكيد على الاستخدام الامثل والرشيد لهذه المستلزمات وعدم السماح بحدوث اي هدر وضائعات في مستلزمات الانتاج لا مبرر اقتصادي له على الاطلاق .

## 5- القيمة المضافة الاجمالية

تمثل القيمة المضافة الفرق بين قيمة الإنتاج الإجمالي للمشاريع والوحدات الإنتاجية وقيمة الاستهلاك الوسيط الداخل في العملية الإنتاجية لتلك المشاريع والوحدات. فالقيمة المضافة الإجمالية تمثل الإنتاج الكلي منقوصاً منه المستلزمات الإنتاجية<sup>(1)</sup>.

ومن خلال ملاحظة العمود (3) في الجدول (3) نجد إن القيمة المضافة للمنشآت الصناعية المتوسطة كانت تساوي في سنة 1990 (623) مليون دينار ثم اصبحت في سنة 2003 (566937) مليون دينار .

نستنتج من الجدول (1 و 3) ما يلي :

1- انخفض عدد المنشآت الكبيرة من 792 منشأة صناعية عام 1990 الى 45 منشأة صناعية في عام 2003 علماً بأن اهميته النسبية ارتفعت من 1.7% في عام 1990 الى 2.4% عام 2003 . لكن هذا لا يدل بأن الوحدات الكبيرة في وضع احسن. بل ان سبب ارتفاع النسبة هو انخفاض عدد المنشآت الصغيرة في عام 2003 .

2- اما المنشآت الصغيرة فقد شكلت عام 1990 ما نسبته 97.5% الى ان اصبحت 97.1% عام 2003 وبالرغم من الانخفاض الحاصل في الاهمية النسبية عام 2003 عن عام 1990 . وقد يرجع هذا الانخفاض في الاهمية النسبية لعدد المنشآت الكبيرة والمتوسطة الى اجراءات وظروف العراق غير المستقرة . في حين ان اغلب المنشآت الصناعية قد لا تتطلب المواد الخام المستوردة كونها صناعات حرفية او هامشية . اضافة الى ما ذكرناها حيث انخفض عدد المنشآت الصغيرة من 46419 منشأة عام 1990 الى ان وصلت الى 17909 منشأة عام 2003 وشكلت نسبة الانخفاض حوالي 61.4% عام 2003 عن عام 1990 .

3- بلغت الاهمية النسبية لعدد المشتغلين 56.8% للمنشآت الكبيرة و 1.6% للمنشأة المتوسطة و 32.6% للمنشأة الصغيرة في عام 1990 . فيما بلغت في عام 2003 للمنشآت الثلاث 67.8% و 0.9% و 31.3% على التوالي . ان الوحدات الصغيرة قد استأثرت بأهمية مطلقة في النشاط الصناعي الخاص حيث لم تقل الاهمية النسبية لعدد المنشآت الصغيرة الى مجموع عدد

المنشآت في هذا النشاط عن 95% . وإذا ما دمجت الأهمية النسبية للمنشآت الكبيرة مع المتوسطة لمتطلبات التحليل نجد أن الأهمية للمنشآت الكبيرة والمتوسطة بلغت عام 2003 حوالي 2.9% وهذا الانخفاض في الأهمية النسبية يعود إلى ظروف العراق وإجراءات الحد من الاستيرادات التي كانت تأثيرها على المنشأة الكبيرة والصغيرة حيث تم إيقاف كثير من المنشآت الصغيرة عن الإنتاج وتسريح العمال من المنشآت ، وإذا ما لاحظنا بيانات عام 2001 نجد أن الأهمية النسبية لعدد المنشآت الكبيرة قد انخفضت إلى 0.9% وبلغت المتوسطة 0.2% وارتفعت الأهمية النسبية للمنشآت الصغيرة إلى أن وصلت إلى 98.9% وهذه الزيادة تمت على حساب المنشآت الكبيرة والمتوسطة.

- 4- كما جاء مؤشر عدد المشتغلين لمصلحة المنشآت الكبيرة وذلك لارتفاع الأهمية النسبية لعدد المنشآت الكبيرة وانخفاض معدل عدد المشتغلين في المنشآت الصغيرة .
- 5- أما قيم الأجور والمزايا المدفوعة فارتفعت خلال مدة البحث بسبب التغير في الأسعار فبلغت الأهمية النسبية للمنشأة الكبيرة بحدود 71.3% في عام 1990 إلى أن وصلت إلى 85.4% عام 2003. وبلغت أيضاً الأهمية النسبية للمنشآت المتوسطة بحدود 2% عام 1990 وانخفضت إلى 0.5% عام 2003 . بينما نجد هناك انخفاض في المنشآت الصغيرة في عام 2003 حيث وصل إلى 14.1% بينما كانت في عام 1990 بحدود 26.7% وسبب الانخفاض هذه النسبة يعود إلى تقليص عدد المنشآت حيث بلغت حوالي 18459 منشأة عام 2003 بينما كانت عام 1990 بحدود 46419 منشأة. ويعود سبب ذلك إلى إغلاق أغلب المنشآت بسبب ظروف الحرب لعدم توفر المواد الخام اللازمة لإنتاج هذه المنشأة .

جدول 3. قيم الإنتاج والمستلزمات والقيمة المضافة للنشاط الصناعي الخاص (مليون دينار) حسب

### حجم المنشآت للمدة 1996-1990

حجم المنشأة	1990			1991			1992			1993			
	القيمة المضافة	مستلزمات الإنتاج	قيمة الإنتاج	القيمة المضافة	مستلزمات الإنتاج	قيمة الإنتاج	القيمة المضافة	مستلزمات الإنتاج	قيمة الإنتاج	القيمة المضافة	مستلزمات الإنتاج	قيمة الإنتاج	
الكبيرة	1516.5	1626.8	3143.3	673.8	819.3	3521.4	1471.6	2049.8	8817.9	5030.8	3787.1	عدد	
%	50.9	61.5	55.9	43.8	43.18	36.7	40.2	50.3	38.8	41.9	35.3	%	
المتوسطة	837.6	65.4	903	30.18	80.2	3022.8	991.4	2030.3	1055.6	66.1	989.5	عدد	
%	28.2	2.4	16	1.9	4.3	31.6	27	4.9	4.6	.5	9.2	%	
الصغيرة	623.1	954.5	1577.6	832	970.2	3025	1200.7	1824.3	12850.4	6889.7	5960.7	عدد	
%	20.9	36.1	28.16	54.2	51.9	31.6	32.8	44.8	56.6	57.5	55.5	%	
المجموع	2977.2	2646.7	5614.9	1535.9	1869.7	9569	3663.7	4077.2	22723.9	11986.6	10737.3	عدد	
%	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	%	
حجم المنشأة	1994			1995			1996						
	القيمة المضافة	مستلزمات الإنتاج	قيمة الإنتاج	القيمة المضافة	مستلزمات الإنتاج	قيمة الإنتاج	القيمة المضافة	مستلزمات الإنتاج	قيمة الإنتاج	القيمة المضافة	مستلزمات الإنتاج	قيمة الإنتاج	

	الانتاج		الانتاج		الانتاج		الانتاج			
22373.9	71304.6	93678.5	31558.5	59426.9	90988.4	7043.3	17967.4	25010.9	عدد	الكبيرة
21	52.9	38.8	30.6	37.8	34.9	23.9	37.5	32.4	%	
648	239.2	3038.2	1005.9	4527.5	5522.9	1292.2	2351.06	3643.2	عدد	المتوسطة
0.6	1.8	1.2	1.1	2.9	2.1	4.4	4.9	4.7	%	
83485.31	61006.6	144491.9	70355.8	93091.4	163447	21130.3	27654.3	48784.6	عدد	الصغيرة
78.4	45	60	68.3	59.3	62.8	71.7	57.6	62.9	%	
106507.2	134601.5	241208.7	102920.4	157045.6	259968.2	29466.47	47972.7	77438.1	عدد	المجموع
100	100	100	100	100	100	100	100	100	%	

المصدر:- وزارة التخطيط- الجهاز المركزي للإحصاء- المجموعة الإحصائية السنوية- اعداد مختلفة 1995-1994

وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء-مديرية الاحصاء الصناعي - الانتاج الصناعي للمنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة لسنوات مختلفة 1994، 1995، 2000

تم استخراج النسب المئوية من قبل الباحث استنادا الى الارقام المدرجة في الجدول اعلاه

جدول 4. قيم الإنتاج والمستلزمات والقيمة المضافة للنشاط الصناعي الخاص (مليون دينار) حسب

حجم المنشآت للمدة 1997-2003

1999	1998				قيمة الانتاج	1997			عدد	حجم المنشأة	
	قيمة المضافة	قيمة مستلزمات الانتاج	قيمة الانتاج	قيمة المضافة		قيمة مستلزمات الانتاج	قيمة المضافة	قيمة مستلزمات الانتاج			قيمة الانتاج
231288.1	244881.9	476170	230126.	14311.7	244438.2	44601.5	101501.7	146103.2	عدد	الكبيرة	
64.5	75.3	75.3	78.6	19.2	69.6	26.3	61.3	52.1	%		
5402.5	7804.1	13206.6	3133.5	6117.7	9251.2	1219	3581	4790	عدد	المتوسطة	
15.1	2.4	2	1	8.2	2.5	0.7	2.2	1.7	%		
73010	72347	145357	59656	54067.68	113123.6	123510.05	6047.8	129558.8	عدد	الصغيرة	
20.4	22.3	23	20.4	72.6	30.9	73.1	36.5	46.2	%		
358323.1	325033	634733.6	292916	74497.1	367413.1	168330.5	165560.8	280451.8	عدد	المجموع	
100	100	100	100	100	100	100	100	100	%		
2003		2001			2000						حجم المنشأة
قيمة المضافة	قيمة مستلزمات الانتاج	قيمة الانتاج	قيمة المضافة	قيمة مستلزمات الانتاج	قيمة المضافة	قيمة مستلزمات الانتاج	قيمة المضافة	قيمة مستلزمات الانتاج	قيمة الانتاج		

	مستزمات الانتاج		المضافة	مستزمات الانتاج			الانتاج			
الكبيرة	عدد	170591.9	293353.4	463945.3	412391.3	463124.9	875516.2	259062.9	385615.8	644678.7
%		30.1	90.9	52.2	63.1	64.9	64.1	49.9	62.2	56.4
المتوسطة	عدد	4591.1	7210.2	11801.3	5058.3	16937.5	21995.8	4309.4	10204.3	14513.7
%		0.8	2.2	1.3	0.8	2.3	1.6	0.8	1.6	1.3
الصغيرة	عدد	391744.3	21985.5	4137298.3	230431.9	234176	469607.9	255771.4	226464.3	4822357.7
%		69.1	6.8	46.5	36.1	32.8	34.3	49.3	36.4	42.3
المجموع	عدد	566927.4	322549.1	889476.4	652881.5	714238.4	1367119.9	519143.4	622284.4	1141427.8
%		100	100	100	100	100	100	100	100	100

**المصدر:-** وزارة التخطيط- الجمارك المركزي للأحشاء- المجموعة الإحصائية السنوية- إحصاءات مختلفة 1994-1995

وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء-مديرية الإحصاء الصناعي - الانتاج الصناعي للمنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة لسنوات مختلفة 1995، 1994، 2000

تم استخراج النسب المئوية من قبل الباحث استناداً الى الأرقام المدرجة في الجدول اعلاه

## ثالثاً - نتائج تطبيق معايير الاداء الصناعي للمنشآت الصناعية الصغيرة في العراق للمدة من 1990-2003 .

تحاول في هذا البحث تطبيق بعض معايير كفاءة الاداء المستخدمة في التحليل الاقتصادي وقد كان الهدف من تطبيق هذه المعايير هو للتعرف على طبيعة العلاقة بين المؤشرات الواردة في الجدول (5) من جهة ولملائمتها طبيعة البيانات المتوفرة لأغراض التحليل من جهة أخرى.

### 1- إنتاجية العمل

يعتبر معيار إنتاجية العمل من أكثر المعايير التي تستخدم لقياس كفاءة الاداء ومن أكثرها استخداماً ويرجع ذلك الى أهمية العنصر البشري في العملية الإنتاجية وأفضل صيغة لاستخراج إنتاجية العمل من بين الصيغ الكثيرة الشائعة الاستخدام وذلك من خلال قسمة القيمة المضافة على عدد المشتغلين اي استخراج ((القيمة المضافة للمشتغل الواحد)). واستخراج إنتاجية العامل من خلال قسمة قيمة الانتاج على عدد المشتغلين .

يتبين من الجدول (5) إن إنتاجية العمل كانت تساوي في عام 1990 (1392.0) دينار بينما أصبحت (7645.828) دينار في سنة 2003 وبلغ إنتاجية العامل في قيمة الانتاج الكلي في عام 1990 بحدود 148.87 دينار وأصبحت 824.481 دينار في عام 2003 . ان هذا معناه ان إنتاجية العمل في المنشآت الصناعية الصغيرة قد أخذت اتجاهاً متزايداً وهذا بدوره يؤثر وضعاً جيداً في عمل هذه المنشآت ينبغي تعزيزه والمحافظة عليه والاستمرار فيه وتطويره .

## أ- معدل الأجر

يدل معدل الأجر عند مقارنته في فترات زمنية مختلفة على مدى رفاهية المشتغل في حالة اشتغال آلية السوق بشكل صحيح ويكون حالة الاقتصاد وضعا صحيحاً ومستقراً ويسجل معدلات نمو متزنة نحو الأفضل واستمرار الاسعار لفترة معينة من الزمن .

جدول(5) نتائج تطبيق معايير كفاءة الأداء الصناعي للمنشآت الصناعية الصغيرة في العراق للمدة

2003-1990

السنوات	إنتاجية العمل دينار	معدل الأجر دينار	إنتاجية المستلزمات ألف دينار	القيمة المضافة الإجمالية للأجور/ ألف دينار	قيمة مستلزمات الإنتاج %	درجة التصنيع % الكفاءة الانتاجية
1990	148.170	1059.7	1.57	14709179	.60	0.93
1991	212.8	1511.8	1	729253	1	0.90
1992	542	2631.2	1.65	2827894	.60	0.93
1993	165.6	8834.7	1.86	5274556	.53	0.46
1994	706.4	3489.1	1.76	18730930	.56	0.43
1995	223.2	8250.3	1.63	64314795	.56	0.43
1996	188.4	8718.1	2.36	76801975	.42	0.57
1997	181.5	10361	3.23	49511107	.04	0.63
1998	201.7	12770	2.1	52505809	.47	0.52
1999	233.1	9624.9	2	63384953	.49	0.50
2000	293.1	2680.9	2.12	18673986	.46	0.53
2001	293	3952.3	2	20177185	.49	0.50
2003	824	2358.2	3.85	7020408	1.3	0.92

المصدر : استخرجهم الأرقام والنسب من قبل الباحث استناداً الى الجدول 1

استخرجت المعايير كالتالي:

1. قيمة الإنتاج/عدد المشتغلين=انتاجية العامل
2. الأجر والمزايا/عدد المشتغلين = معدل الأجر
3. قيمة الإنتاج/ قيمة المستلزمات = انتاجية المستلزمات
4. القيمة المضافة الإجمالية/ الأجر = القيمة المضافة الإجمالية
5. قيمة المستلزمات/ قيمة الإنتاج = قيمة المستلزمات للإنتاج
6. درجة التصنيع= القيمة المضافة الإجمالية/ قيمة الإنتاج

وقد تم استخراج هذا المعدل من خلال قسمة اجمالي الاجور والرواتب والمزايا على عدد المشتغلين باجر في المنشآت الصناعية الصغيرة . ومن ملاحظة العمود (3) في الجدول (5) نجد ان معدل الأجر كان يساوي (1059.7) دينار في سنة 1990 ثم ما لبث ان وصل الى 2358.2 دينار في سنة

2003 حيث بلغ الزيادة لمعدل الاجر خلال فترة البحث اكثر من الضعف . ان هذه الزيادة في معدل الاجر عند مقارنته مع معدل نمو انتاجية العمل خلال نفس المدة والذي بلغ 4.3% اذ يتضح الفرق بين المعدلين ويعتبر ذلك مؤشراً صحيحاً داخل هذه المنشآت اضافة الى ان معدلات الاجور لازالت دون المستوى الذي يتناسب والجهد المبذول من قبل المشتغلين في تلك المنشآت .

### ب- انتاجية المستلزمات

يوضح الجدول (5) ارتفاع إنتاجية المستلزمات ان هناك تقريباً اتجاهاً متزايداً في انتاجية المستلزمات . لقد كانت انتاجية المستلزمات مساوية الى 1.57 دينار في عام 1990 واصبحت في عام 2003 (3.85) دينار وهكذا تكون قد حققت معدلاً بسيطاً للنمو لم يتجاوز (0.2%) خلال تلك المدة. ان هذا المعدل البسيط لنمو انتاجية المستلزمات يعكس لنا ضعف قدرة المنشآت الصناعية المتوسطة من الاستفادة والانتفاع من مستلزمات الانتاج فيها .

### ج- القيمة المضافة الاجمالية للاجور

يستخرج هذا المعيار من خلال طرح الاجور والمزايا من القيمة المضافة الاجمالية وهو يعبر عن مساهمة عوائد عوامل الانتاج الاخرى عدا عائد العمل. ومن خلال ملاحظتنا للجدول (5) نجد ان القيمة المضافة الاجمالية كانت تساوي 14830 الف دينار في سنة 1990 ثم وصلت الى 702408 الف دينار في سنة 2003 .

### د- نسبة المستلزمات للانتاج

تبين ان نسبة مستلزمات الانتاج لمدى استغلال المنشآت الصناعية لمستلزماتها استغلالاً امثلاً يبين انه كلما كانت نسبة مستلزمات الانتاج اقل وكان الانتاج يحقق معدلات نموذجية يعني ذلك استغلالاً جيداً او كلما اثبتت نسبة مستلزمات الانتاج فان الانتاج يحقق معدلات نموذجية بطبيعة الحال يؤثر حالة سليمة ، اما اذا كانت نسبة مستلزمات الانتاج عالية فلاشك ان ذلك معناه ان المنشآت الصناعية لم تقوم باستغلال مستلزماتها حسب المنهج العلمي الصحيح وهذا واضح من خلال الجدول (5) حيث نلاحظ ان نسب مستلزمات الانتاج للانتاج في المنشآت الصناعية المتوسطة كانت عالية في اغلب سنوات مدة البحث وقد تراوحت بين 0.04 - 1.3 . ان هذه المنشآت مدعوة للوقوف على هذه الحقيقة واتباع المنهج العلمي الصحيح في ادارة العملية الانتاجية في مختلف انشطتها . حيث ان هذا التذبذب في درجة التصنيع لا تتسجم مع سياسة الدولة (سابقاً) بحيث قامت

الدولة في توسيع القطاع الخاص على حساب القطاع الاشتراكي من خلال منحه الدعم المالي عن طريق الاعفاء الضريبي لفترة عشرة سنوات ومنحه حرية تحديد اسعار منتجاته<sup>(4)</sup>.

### هـ- الكفاءة الإنتاجية

يعد التصنيع اساسا للتغير الجذري للهيكل الاقتصادي. ويوضح (موراي.د. برايس) مفهوم التصنيع بانه تنمية الصناعات التحويلية بتوجيه عناصر الانتاج من استثمارات كبيرة وتقنية حديثة وعمالة مدربة وادارة رشيدة متطورة للصناعات التحويلية مع توفير سوق قيمة لاحداث التطورات المرجوة<sup>(12)</sup>. ويمكن ان ينظر الى التصنيع انه حجر الزاوية في التطور الاقتصادي والاجتماعي لاي دولة حيث يكمن جوهر التصنيع واهميته من التغيرات الاساسية التي يحققها التصنيع في القطاعات الاقتصادية المختلفة وفي المجتمع على العموم<sup>(4)</sup>. ويؤكد الاقتصادي (كوليهام) بان احسن اختيار لقياس درجة التصنيع لبلد ما هو درجة نمو مدنه، أي ارتفاع معدلات النمو السكاني والحضري الناجحة في عملية التنمية الصناعية ومرافقة في ارتفاع مستويات الدخل الحقيقية للأفراد وبالتالي ارتفاع مستوى المعيشة<sup>(13)</sup>.

تعتبر الكفاءة عن فاعلية عامل ما عند استغلاله مع عوامل اخرى في نشاط اقتصادي معين . يرتبط مفهوم الكفاءة بحجم اطار الانتاج وتعبير عنها كمية الموارد المستغلة والمستوعبة من قبل الوحدة الانتاجية<sup>(3)</sup>. فالكفاءة عنصر اساسي في تحقيق الرفاهية الاقتصادية لابناء السعب ، فهي تؤدي الى زيادة الفائض الصافي للمشاريع وبالتالي زيادة المقدرة على الاستثمار وزيادة الناتج والدخل. وان قياس درجة الكفاءة (درجة التصنيع) اهميتها الخاصة في وضع المناهج والسياسات التنموية لكونها تعين المختصين على التعرف على مواطن القوة والضعف في النشاط الانتاجي للوحدات والمشاريع الاقتصادية المختلفة<sup>(3)</sup>.

تقاس درجة التصنيع التي هي (نسبة القيمة المضافة الاجمالية الى الانتاج) مقدار الكفاءة الانتاجية للمنشآت الصناعية وذلك من خلال استغلالها الامثل والكفوء لمستلزمات الانتاج وهي تستخرج من خلال قسمة القيمة المضافة الاجمالية على الانتاج وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دلت على ارتفاع الكفاءة الانتاجية للمنشآت وهي تعني ان المنشأة الصناعية تحقق نفس قيمة الانتاج باستخدام قدر اقل من المستلزمات او تحقق اكبر قيمة انتاج باستخدام نفس القدر من المستلزمات وفي كلا الحالتين فذلك يعني ارتفاع معدل القيمة المضافة الاجمالية<sup>(10)</sup>.

يتضح من الجدول (5) إن درجة الكفاءة كانت تسير بشكل نمطي وغير مستقر وتتذبذب ارقامها بين سنة واخرى حتى انها لم تسجل اية ارقام عالية تدل على ان هذه المنشآت قد احسنت

استغلال امكاناتها المتاحة لها ولذلك لم تتمكن هذه المنشآت من استغلال مستلزماتها استغلالاً يؤهلها تعزيز دورها في التنمية الصناعية الوطنية . وبناء عليه لم تحقق درجة التصنيع في المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة سوى نسب واطنة خلال مدة البحث كما هو واضح من جدول (5). اذ ينبغي تطوير مستوى درجة الكفاءة في هذه المنشآت وذلك من خلال الاستغلال الامثل والاكفاً والاكثر فاعلية لامكاناتها ومستلزماتها في المستقبل من اجل ان تعزز دورها على مستوى القطاع الصناعي اولاً وفي مجال الاقتصاد الوطني ككل ثانياً .

## الاستنتاجات

من خلال التحليل الاقتصادي للبيانات ومؤشرات الاداء المعتمدة في متن البحث ظهر ما يلي :

1. ان ما يعانيه الباحث أثناء الحصول على البيانات المتاحة عن المنشآت الصناعية الخاصة غير كافية لإعطاء تقييم شامل ودقيق عن دور هذه المنشأة لاسيما تلك التي تتعلق بالمدخلات والمخرجات.
2. يلاحظ اتجاها نحو انخفاض عدد العاملين في هذه المنشآت في حين ان اجمالي الاجور المدفوعة فيه قد ارتفعت وان نحو نصف العاملين في القطاع الصناعي هم في النشاط الخاص منه.
3. ان القطاع الصناعي الخاص له مكانة مهمة في اجمالي الصناعات التحويلية في العراق. ولكنه شهد تذبذبات في حجم المنشآت وعدد العمال المشتغلين... الخ خلال فترة البحث .
4. توجه الاستثمارات في هذا النشاط الصناعي الخاص نحو المنشآت الكبيرة. اضافة الى ما تمتاز هذه المنشآت الى ارتفاع في كلف الانتاج وارتفاع معدلات العائد وزيادة عنصر المخاطرة وارتفاع الكثافة الرأسمالية.
5. عدم وضوح سياسة الدولة في مجال تحديد مهام النشاط الصناعي الخاص.. وهذا وضع بعض القيود امام النشاط الصناعي الخاص.
6. ظهر من البحث ان هناك علاقة عكسية بين معدلات الاجور وحجم المنشآت الصناعية يمكن مشاهدة العلاقة انظر جدول (5).
7. ظهر من خلال استخراج النسب ، عدم تمكن الخطط من توجيه هذا النشاط صوب الصناعات التي تمثل حاجة حقيقية للاقتصاد الوطني . او الصناعات التي تحقق تكاملاً مع صناعات القطاع الاشتراكي .

8. اظهر البحث ان هناك تطوراً واضحاً وملموساً في قيمة الانتاج على مستوى المنشآت الصناعية الخاصة خلال مدة البحث حيث ارتفعت اقيام الاليات في كل من المنشآت الصناعية الكبيرة ، المتوسطة والصغيرة على حد سواء على الرغم من ان قيمة الانتاج الذي تحقق في المنشآت الكبيرة يفوق نظيره في المنشآت الصناعية الصغيرة بنسبة اكبر. اخذين بنظر الاعتبار ان هذا الارتفاع بقيم الانتاج له علاقة بارتفاع الاسعار التي حصلت في السنوات الاخيرة.

## التوصيات

- 1-يوصي البحث بايجاد الوسائل الكفيلة بخلق وتشجيع مبدأ التخصص الانتاجي بين المنشآت ..  
واساس ذلك يعود الى التشابه الحاد بين كل من هيكل الانتاج والمستلزمات داخل المنشآت الصناعية .
- 2-ينبغي فتح مراكز التدريب والتأهيل وذلك لرفع كفاءة المشتغلين وزيادة خبرة الكوادر الاختصاصية
- 3-تقديم الحوافز التشجيعية لتنمية النشاط الصناعي الخاص وخاصة في المحافظات المختلفة صناعياً وهذا مما يشجع على توسيع المنشآت الصغيرة ويزيد من عملية التشغيل في هذه المنشأة ، والحد من ظاهرة البطالة ومن ثم فتح الامتيازات والإعفاءات على أساس معيارين:-
  - مدى ما تحققة المنشأة الصناعية الخاصة لأفضل المعايير الاقتصادية المطلوبة.
  - مدى تحقيق ومساهمة المنشآت الصناعية لإستراتيجية التنمية الصناعية وبما يناسب حجمها ودورها في عملية البناء الاقتصادي.
- 4- الحد من انتشار صفة المتاجرة الصناعية في المنشآت الصغيرة والهامشية للقطاع الخاص والتي تعتمد على استيراد المواد شبه الجاهزة والتصدي لعمليات التجميع البسيط او التعبئة والتغليف .

## المصادر

- 1- السماك ، محمد أزهر وآخرون . اساسيات الاقتصاد الصناعي . جامعة الموصل . 1984 .
- 2- السماك، محمد ازهر و التميمي، عباس علي- اسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها- مديرية دار الكتب للطباعة والنشر- جامعة الموصل-1987.

- 3- شاهو ، عزيز- سياسة التنمية الزراعية - المكتبة الوطنية- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- بغداد-1981.
- 4- حمدون ، خالد حمادي . هيكل القطاع الصناعي الخاص في العراق للفترة 1970-1987 . رسالة ماجستير . مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد . جامعة الموصل . 1990.
- 5- عمر ، حسين . موسوعة المصطلحات الاقتصادية . مكتبة القاهرة الحديثة . 1965 .
- 6- فريحة ، رضا - وآخرون . اساسيات الاقتصاد الصناعي . جامعة الموصل . 1984 .
- 7- فريحة ، رضا - دور المؤسسة الصغرى في دعم الاندماج الاقتصادي والاجتماعي . بحث منشور في مجلة بحوث اقتصادية عربية . العدد الثامن . القاهرة . 1987 .
- 8- عيسى ، فاتن عمران . مشكلة سوء توصيف نماذج الاقتصاد القياسي مع تطبيق دالة التكوين الرأسمالي في الاقتصاد العراقي المعاصر . رسالة دكتوراه . الجامعة المستنصرية . كلية الادارة والاقتصاد . بغداد . 1999 .
- 9- Colin Clark , Population Growth and Lanalns eomillan and Colimited , London , 1967.
- 10- Robinson , E.A. Structure of Competitive Industry , London , 1959 .
- 11- Mousan.M.Z. Size and efficiency in Egyptian agriculture. A production and profit function approach .Ph.D.thesis .manchester University UK.1987.
- 12- Murry.D.Bryce.Industrial Development. Tokyo.Jaban.1960.
- 13- J.H. Clapham. The economic Development of France and Germany, 1815-1944. Cambridge University press,1948.

.....  
.....